

هل يعود المجتمع الدولي إلى الحل السياسي في سورية؟

جمال العلق

طالما هناك سلاح، فإن الحديث عن حل سياسي هو مجرد لعب على الوقت وعامل الزمن، فمنذ إعلان الحرب على سورية واجتماع منظومة الدول تحت الرعاية الأميركية، في أول مؤتمر تحت اسم «أصدقاء سورية»، وارتفاع التبرة المعادية للشعب السوري تحت حجة محاصرة النظام، اتضحت الصورة ليتبين أن الهدف هو تدمير سورية الطبيعية وتقسيمها ضمن مخطط سايكس-بيكو جديد. أما البيت الأبيض، فإن موقفه، ومنذ إعلان وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون وجهة نظر بلادها حول الحل السلمي، وكشفتها أن واشنطن اقترحت على المعارضة عدم رمي السلاح ورفض المبادرة، لم يتغير حتى اليوم، وما جنيف 1 وجنيف 2 إلا عمليتان كانتا تهدفان إلى ابتزاز حكومة دمشق سياسياً، تلك الحكومة التي كانت مرة في قبول أوراق الحوار، وذكية في وضع الأولويات، ذلك أن محاربة الإرهاب أولوية أمنية تتعكس على كل الأطراف السوريين، إذا ما كانت لديهم الرغبة في بناء وطنهم.

واليوم تعقدت الأمور أكثر، فالتمويل الخليجي دفع الكثير من المال وانسحابه الآن يعني خسارة من دون أي تعويض، أما الجار التركي فقد وجد فرصته لإنشاء حديقة خلفية له ذات امتداد جغرافي من سورية حتى العراق، يكون فيها قادراً على اللعب متى يشاء وعلى تصفية خصومه التقليديين وخصوصاً الأكراد الذين يرفضون الخضوع لحكومة أنقرة وشروطها، عدا عن العائد المادي الكبير الذي تستفيد منه تركيا من النفط المسروق وتوريد السلاح وعمليات الإتجار بالبشر التي ترمع عبرها.

إن ما طرحته موسكو منذ أربع سنوات، عاكسة وجهة نظر دمشق، بأن المعارضة الوطنية يجب أن تدخل إلى الحوار الغير مشروط، لإعادة الأزمة إلى مسارها الصحيح والتوصل إلى حل سياسي عبر الحوار السوري- السوري وبدعم من الأطراف الإقليمية، لتقريب وجهات النظر لا تجميع النار، يعاد طرحه اليوم، رغم تحفظ الأميركيين الذين يجدون في الحرب فرصة لإضعاف كل الأطراف، لذلك فإن إعلان المعارضة قبول الحل السياسي أمر مرفوض أميركياً وغريباً، لأن هذا الإعلان سينزع الغطاء الشرعي عن المسلحين الممولين خليجياً ودولياً فالمليشيات الكثيرة التي تقتل السوريين ليست تحت سيطرة ما تسمى «المعارضة» فعلياً، ورفض تلك «المعارضة» الدخول في حوار سياسي يعطي شرعية للمليشيات، على الأقل إعلامياً، على أنها معارضة مسلحة. وما التقارير التي أعدها الصحفيون المستقلون عن المناطق الساخنة، إلا جزءاً بسيطاً من الأحداث الفعلية على الأرض، فهناك تجار مخدرات وتجار سلاح لا يمتثلون إلى «المعارضة» بأية صلة، ولكنهم يسيطرون على طرق ومناطق بقوة السلاح، أما «داعش» الأميركي فليس إلا شبحاً إعلامياً يمكن القضاء عليه إذا رفعت الشرعية عن توريد السلاح إلى سورية بحجة دعم «المعارضة». إن استقبال موسكو للرئيس السابق «الانتلاف» المعارض، معاذ الخديب، والاستماع إليه، وتصريحه حول دخول المفاوضات من دون شروط مسبقة، يدل على عودة «المعارضة السورية» إلى التشرذم، وسبب هذا التشرذم أن تلك المعارضة رهنّت موقفيها الوطني، إذا كان موجوداً في الأصل، للخارج وقبلت بما أمّلته عليها قطر والسعودية، فكانت تنفذ أوامر ولا تمارس قناعات. ولا نستغرب أن نسمع قريباً، ما يكفي لصناعة مسلسل من آلاف الحلقات عن اختلاسات وسرقات حصلت باسم الشعب السوري، وبحجة دعم اللجوء السوري أو تمويل ما كان يسمى به الجيش الحر».

إن المجتمع الدولي المنقسم اليوم تجاه الحل في سورية، لا يمكن الاعتماد عليه في هذا الحل إلا إذا تبرأت «المعارضة السورية» من كل المليشيات المسلحة وقدمت للشعب السوري قبل الحكومة، ورقة تؤكد فيها أنها لا تعترف بأية مليشيا أو سلاح على الأرض السورية، وأن الجيش السوري هو فقط المخول بحمل السلاح والدفاع عن سورية، وأنها تقف خلف خلف الجيش في مهمته، وأن تقر بأن أي سلاح يصل إلى السوريين هو سلاح من أجل قتل الشعب السوري، حينها فقط يكون المجتمع الدولي، وخصوصاً أميركا والغرب، ملزماً بقبول الحل السياسي التفاوضي على أساس المصالحة والبناء.

ويبدو أن الاتجاه اليوم هو نحو تاجيح الحرب في الشمال وتهديد جبهة الجنوب، وما التهديد المتكرر بإشغال لبنان، إلا رسائل أميركية-إسرائيلية ضد الشعب السوري، فأمركا لا يعينها إطلاقاً عدد الضحايا ولا يعينها منع وصول الغذاء والدواء إلى شعب السوري، بل كل ما يعينها هو استمرار الحرب وبقاء الخزينة اللطولية مفتوحة، بينما تفرغ مصانع السلاح الأميركية مخازنها لأطول وقت ممكن.

لكل هذه الأسباب، لسنا ملزمين بانتظار عودة المجتمع الدولي إلى الحل السياسي، إنما نحن مجبرون، كسوريين، على إيجاد الحل الوطني الذي يصب في مصلحة السوريين ومصصلحة الدول العربية المحيطة بنا.

اللعب على أمن الطوائف خطير... أجهزة الاستشعار الجنبلاطية مشوشة

د. وافي إبراهيم

لم يُعدّ مقبولاً المغامرة بحياة مئات الآلاف من البشر، ولا المجازفة بأرزاقهم وديارهم، بمجرد البحث عن دور أكبر لإقطاع يتراجع، أو لإحساس، اعتقد بموجبه الوزير وليد جنبلاط أن في وسعه التحايل على التئمين الإهابي، كما أوهمته مراكز استشارته الموصولة بأكثر من مركز دولي وإقليمي. «جبهة النصرة» شرقتاقتل لا بناور ولا يمزح. يفرض على الآخرين «التماثل» الكامل من دون قيد أو شرط، على حدود الغناء كل التمايزات والميزات التاريخية، والأمر ليس على هذا النسق بين مختلف المذاهب الإسلامية، فهناك تفسيرات مختلفة للدين واجتهادات متعددة، لذلك تعتبر التنظيمات الإهابية وفي مقدمها «داعش» و«الناصر» (حليقة جنبلاط) كلا من السفين الأشاعة والشعبة والزيدية والأباضية والإسماعيلية والدرزية والعلوية، كفارا يجب إقامة الحد عليهم، أي قتلهم من دون سؤال أو استفسار، وهذا ما يفعلونه في سورية والعراق حيث يُقتل الآلاف يومياً. أعتقد الوزير جنبلاط مع كامل الاحترام أنه أقرب إلى «الناصر» من عشيرة البونصر العراقية السنية أو عشيرة الشعيطات السورية السنية اللتين سقط منهما آلاف القتلى ذبحا بسكاكين «داعش» و«الناصر»، لمجرد الاختلاف السياسي؟ وتطلق «الناصر» أحكاماً تكفيرية بمرمة في حق المسيحيين والهندوس والبراهما والأيزيديين والصابئة والعلمانيين، وكل من يتبنى القوانين الوصفية، فما هي إذا الأسباب التي تفرز على جنباط التحالف مع «الناصر» ودعوة الموحدين الدروز إلى محاربة النظام السوري إلى جانب الإرهاب؟ يبدو أن الرجل معتاد على انتزاع الدور السياسي وتكبيره في الإزمات الأساسية، هناك بركين تشتعل في المنطقة

وأجهزة استشعاره أخبرته أن استخدام الإرهاب التكفيري ليس إلا مرحلة عابرة لتدمير الدول والكيانات وإعادة التشكيل الكياني لبلاد الشام والعراق. فاستشعر إمكان توسيع إقطاع آل جنبلاط بشكل أو بآخر أو المحافظة عليه على الأقل. لم يحسب «البيد» إلا مصالحة أقطاعه التاريخي، متناسياً انتشار الموحدين الدروز في مناطق يهاجمها الإرهاب حالياً ويقتل من أهلها من دون سبب ويتناسى الاختلاف في التفسير الديني للإسلام، وهذا أمر طبيعي عند العاقلين المستنيرين ومحرم عند تنظيم «جبهة النصرة» وأمثاله. ولكي يخفي مآربه الإقطاعية، يبدي جنبلاط حرصاً إعلامياً على دروز الجولان وجبل الشيخ وجبل العرب، معلناً أن الجنود الدروز الأسرى عند «الناصر» في أعالي عرسال بخير، كما أخبرته بالطبع وسائل استشارته، وموزعاً أجهزته الأمنية والسياسية في البقاع الغربي والجبل للدعوة إلى عدم التصدي ل«الناصر». ولا يصدق أحد ما يتردد عن أن جنبلاط وعد المتصلين بأجهزة استشارته بالسلاح ل«الناصر» و«داعش» بحصار مناطق حزب الله في الجنوب والبقاع لأن المحليين يعتقدون أن رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي يفصل بين عدائه للنظام السوري وموقفه الإيجابي من حزب الله، على الرغم من أن هذا الفصل يندرج في إطار شعوضة سياسية يتقن جنبلاط تقنياً منذ بدء حياته السياسية. وإذا كان ممكناً الرقص على حبال التفاعلات السياسية الداخلية في لبنان من دون ضرر كبير، فإن دور البهلوان على مستوى الإقليم يجعل منه صيداً كبيراً وهدفاً للإرهاب ويضع مجموعات بشرية كبيرة في ريسة للإرهاب. إن معاملة التنظيمات التكفيرية للمسلمين الموحدين في جبل العرب وجبل الشيخ وإدب، لهن أمثلة ساطعة على نظرة التكفيريين إلى الآخر. فقد دمروا «الخلوات» وقتلوا الرجال، وأعادوا إدخال أهالي إدلب إلى الإسلام، كما زعموا، وأعلنوا أنهم في ضد الزواج من نساء درزيات لأنهن

مجلس الوزراء أحال ملف سلامة الغذاء إلى لجنة تجتمع الأربعاء

سلام: إيجابيات بشأن العسكريين المخطوفين والتفاوض مستمر



جانب من جلسة مجلس الوزراء

(تؤن)

أكد رئيس الحكومة تمام سلام ضرورة انتخاب رئيس جديد للجمهورية، معتبراً أن الشغور «ينعكس سلباً على عمل المؤسسات الدستورية». وأشار إلى أن التفاوض بشأن العسكريين المخطوفين لا يزال قائماً ومستمرًا وهناك «بعض الإيجابيات».

وقد ترأس سلام في السراي الحكومية أمس، جلسة عادية لمجلس الوزراء، في حضور الوزراء الذين غاب منهم وزير الزراعة أكرم شهيب. وائر انتهاء الجلسة التي استمرت قرابة سبع ساعات، وقبل تلاوته مقررات الجلسة، أشار وزير الإعلام رمزي جريج، إلى أن رئيس الحكومة أكد كما في كل جلسة يعقدها المجلس على المطالبة بضرورة انتخاب رئيس جمهورية جديد، باعتبار أن شغور مركز الرئيس بما يمثله كراس للبلاد وموتمن على حماية الدستور وعلى الحفاظ على وحدة الوطن، ينعكس سلباً على عمل المؤسسات الدستورية كافة، أملاً أن يتم هذا الانتخاب في أسرع وقت».

وأضاف: «تم تناول دولة الرئيس موضوع العسكريين المخطوفين، فأشار إلى أن التفاوض لا يزال قائماً ومستمرًا، وإلى أن هناك بعض الإيجابيات، التي يجب الانطلاق منها لمتابعة التفاوض من أجل تحرير العسكريين».

وتابع جريج: «بعد ذلك انتقل مجلس الوزراء إلى البحث في المواضيع المدرجة على جدول أعمال الجلسة أو المستجدة من خارجه واتخذ بصددها القرارات اللازمة وأهمها: - الموافقة على طلب مجلس الإنماء والإعمار تأمين تمويل إضافي لزوم مشروع تأهيل

الموافقة على طلب بعض الوزارات قبول هيئات مقدمة إلى بعض الوزارات والمؤسسات الرسمية. - الموافقة على طلب بعض الوزارات المشاركة في بعض المؤتمرات والاحتفاليات في الخارج وسفر ممثلين عنها إلى الخارج من أجل هذا الغرض». وأشار جريج إلى «أن الحكومة أرجت البحث في ملف النفايات إلى الأسبوع المقبل، وأحالت ملف سلامة الغذاء إلى لجنة تجتمع يوم الأربعاء».

من احتياطي الموازنة العامة إلى موازونات بعض الوزارات على أساس القاعدة الإثني عشرية. - الموافقة على طلب مجلس الخدمة المدنية إجراء مباراة لملء بعض المراكز الشاغرة في ملاك تعاونيين موظفي الدولة. - الموافقة على طلب وزارة المالية إجراء مباراة لتعيين موظفين من الفئة الثالثة في مديرية المالية العامة. - الموافقة على تعيين القاضي بلال وزنه رئيساً للجنة التحمين في ملف النفايات العليا الناظرة في تطبيق أحكام قانون تسوية مخالفات البناء في محافظة بيروت.

- الموافقة على متابعة البحث للعام 2015 بطريقة الاتفاق بالتراضي بعد استقصاء الأسعار. - الموافقة على طلب وزارة الاقتصاد والتجارة تخفيض الرسم الجمركي المفروض على منتج قضبان وزوايا وأشكال خاصة ألومينيوم إلى 9,5 في المئة. - الموافقة على نقل اعتمادات

وتوسعة طريق عمشيت - ميفوق. - الموافقة على طلب مجلس الإنماء والإعمار توقيع اتفاقية قرض من دون فائدة مقدم من حكومة جمهورية الصين الشعبية للمساهمة في مشاريع التعاون. - الموافقة على طلب مجلس الإنماء والإعمار توقيع اتفاقية قرض مع الوكالة الفرنسية لتمويل مشروع إنشاء تجهيز مبنى جديد في بيروت للمعهد العالي للعلوم التطبيقية والاقتصادية - المعهد الوطني للفنون والمهن في لبنان، ودار المعلمين في بيروت. - الموافقة على طلب وزارة الدفاع الوطني تأمين مستلزمات الجيش للعام 2015 بطريقة الاتفاق بالتراضي بعد استقصاء الأسعار. - الموافقة على طلب وزارة الاقتصاد والتجارة تخفيض الرسم الجمركي المفروض على منتج قضبان وزوايا وأشكال خاصة ألومينيوم إلى 9,5 في المئة. - الموافقة على نقل اعتمادات

خفايا

يتحدث سياسي شمالي في مجالسه عن محسوبيات بدأت جهات حكومية بممارستها في مسألة التعويضات المقررة لأصحاب المنازل والمؤسسات التجارية والصناعية والحرفية، الذين تضرروا من الأحداث الأخيرة في طرابلس. وحذر السياسي نفسه المعنئين من مغبة هذه التصرفات الكيدية، مؤكداً أنه سيرفع الصوت عالياً إذا لم يرتدعوا ويتعاملوا بسواسية مع الجميع...

رعى إطلاق مشروع بناء قصر عدل في جونييه

ريفي: الأمن الذاتي يؤدي إلى الفوضى والحرب الأهلية

رأى وزير العدل أشرف ريفي «أن الخوف الذي يعيشه اللبنانيون جراء ما يحصل في المنطقة ولبنان، على أمنهم وسلامتهم ووجودهم، هو خوف مبرر وحقيقي».

وخلال رعايته أول من أمس، حفل عشاء أقامته جمعية «اللامركزية للإنماء» في كازينو لبنان، لإطلاق مشروع بناء قصر عدل في جونييه، قال ريفي: «المسيحيون خائفون. نعم، ولكن ما أريدكم أن تعلموه هو أن المسلمين خائفون أيضاً. الجميع، مسلمين ومسيحيين، خائف من التطرف الإسرائيلي الذي يهدد الأمن والسلام في المنطقة. خائف من وحش ينهش المنطقة، ويوشاهن صورتها وضورة أهلها. فالإرهاب والاستبداد، هما وجهان لعملة واحدة».

وأضاف: «تعالوا نتحد في مواجهة الخوف، والتخوف الذي يستثمر بالخوف، يقودنا إلى مهالك الأمن الذاتي، وتحالف الأقليات، فلننا في خطر. تعالوا نتحد لبناء الدولة القوية المهابة. تعالوا نتحد لحماية حدودنا، ومدننا وقرانا، بقوانا الشرعية فقط، بالجيش اللبناني البطل، الذي أثبت أنه قادر على حماية الوطن، وليسقط كل سلاح غير شرعي».

وأكد ريفي «أن طريق داعش التي قطعت في طرابلس، لن تصل إلى جونييه. هذه حالة خارجة عن الإسلام، ولن يكون لها مكان بيننا. فالمتعدون هم الأقوى، وهم الأكثرية».

واعتبر «أن الترويج لتحالف الأقليات، كوسيلة للحماية الذاتية، هو أمر مخالف لسباق التاريخ. فالمسيحيون خاصة، لم يكونوا يوماً أهل ذمة ولن يكونوا. وادعاء البعض حمايتهم، هو بصراحة، مصادرة لقرانهم ودرهم وتاريخهم، ومحاولة فاشلة للانتقاص من وجودهم وكرامتهم، كجماعة فاعلة في لبنان والمنطقة».

وتابع ريفي: «من غير المقبول أن يلجا البعض إلى ترويج نظريات الأمن الذاتي، تلك النظريات التي الطريق الأسرع نحو الفوضى والحرب الأهلية. لا يحمي الوطن إلا دولة قوية، خالية من كل سلاح خارج عن الشرعية. لقد عانينا في طرابلس من بعض محاولات الأمن الذاتي المشبوهة، فوقفنا ضدها وواجهناها. وقلنا نعم للدولة فقط للدولة. واليوم من جونييه أكد معكم، على رفض كل أشكال الأمن الذاتي، وأدعوكم وأنتم أتحاف البطريرك إلياس الحويك، وأبناء الكاردينال صفيير والكاردينال الراعي، إلى التمسك بلبنان الدولة، التي إن حفظناها، فلا أحد قادر على تهدينا، بخاطر الوجود، أو ابتزازنا بالحماية الأمنية».

فكر مرتين الجمعة 21.45

OTV WWW.OTV.COM.LB

نشاطات سياسية وأمنية



قهوجي وسكرية (مديرية التوجيه)

استقبل رئيس الحكومة تمام سلام في السراي الحكومية، الأمين العام لوزارة الداخلية البريطانية مارك سدول، في حضور سفير بريطانيا في لبنان طوم فلتشر. وجرى خلال اللقاء عرض الأوضاع والتطورات في لبنان والمنطقة.

غادر وزير خارجية تشيكيا ليوبومير زاورليك عاداً إلى براغ على متن طائرة خاصة بعد زيارة لبنان استمرت يومين، التقى خلالها عدداً من المسؤولين، وبحث معهم العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها. وكان في وداعه في المطار سفير تشيكيا سفاتوبلوك كوما وأركان السفارة.

استقبل الرئيس حسين الحسيني في منزله في عين التينة، وفد المنتدى القومي العربي الذي نقل إليه دعوة إلى عشاء الاستقلال الذي يقيمته المنتدى في قاعة «دريشة» في مركز توفيق طيارة مساء الثلاثاء المقبل. وضّم الوفد رئيس اللجنة التنفيذية محمد المحذوب، الرئيس المؤسس معن بشور، عضو مجلس الأمناء هاني سليمان، منسق أنشطة المنتدى عبد الله عبد الحميد، عضو المجلس المركزي مأمون مكل.

استقبل قائد الجيش العماد جان قهوجي في مكتبه في البرزة، النائب الوليد سكرية، وتناول البحث التطورات الراهنة. كما استقبل قهوجي قائد قوات الأمم المتحدة الموقتة في لبنان الجنرال لوتشيانو بورتولانو، وتمّ التداول في الأوضاع على الحدود الجنوبية، والتعاون القائم بين الجانبين للحفاظ على استقرار هذه المناطق وتطبيق القرار 1701.

استقبل المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم بصوص في مكتبه في نخلة المقر العام، السفير الياباني في لبنان سيشي أوتسوكا، في زيارة تهدف إلى التعاون والتنسيق، جرى خلالها عرض الأوضاع الأمنية العامة في البلاد.

الجديد



الأسبوع في ساعة رئيس تيار المرده سليمان فرنجية

09.30 PM

الأحد